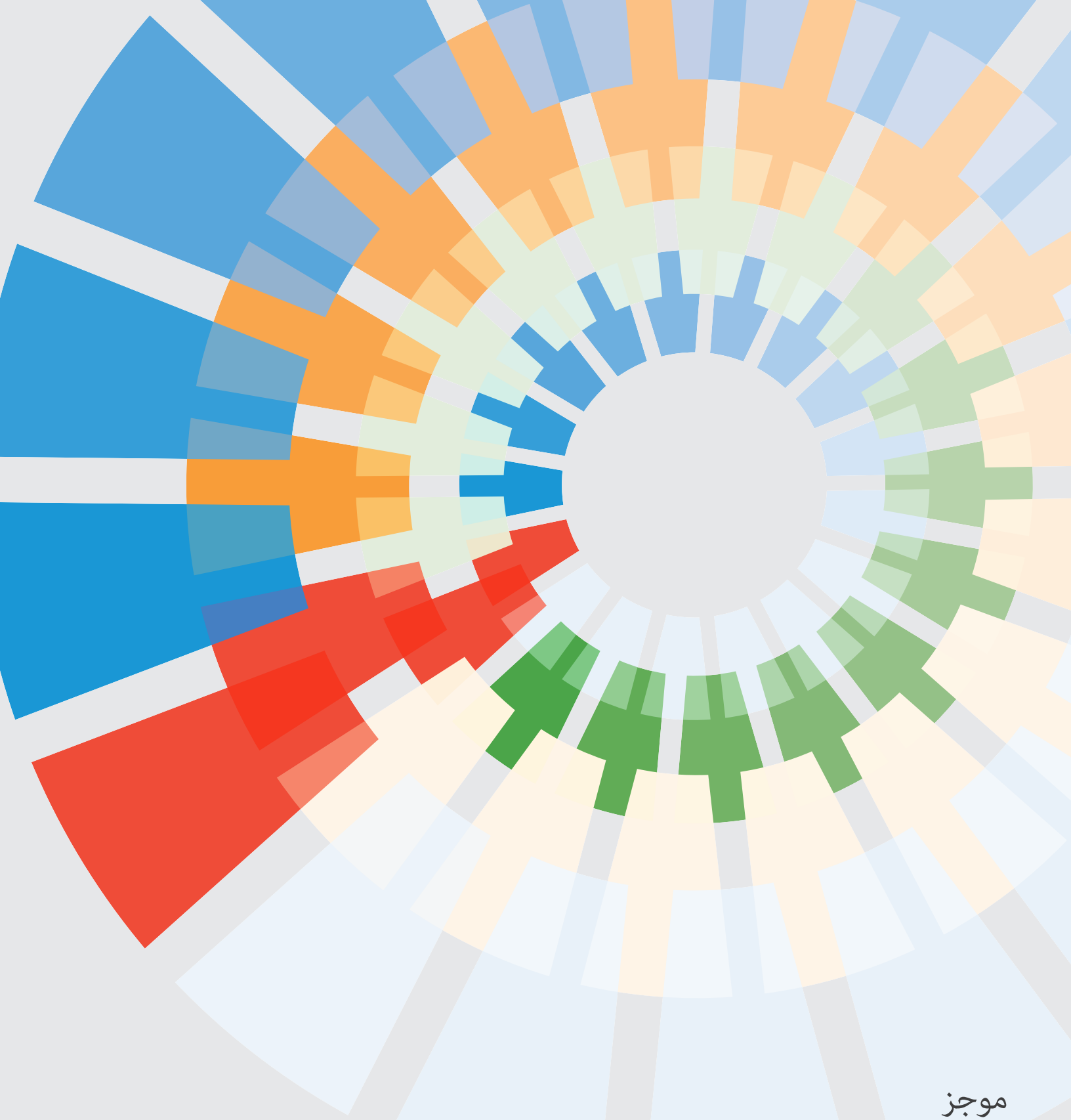

موجز

تحويل الوعود إلى افعال

المساواة بين الجنسين في خطة
التنمية المستدامة لعام 2030

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

استعراض التقرير على عنوان الموقع الإلكتروني التالي: www.unwomen.org/sdg-report

إن الآراء الواردة في هذه المطبوعة تعكس وجهات النظر الشخصية للمؤلفين ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات والهيئات التابعة لها. لا تعني الحدود والأسماء الموضحة والتسميات المستخدمة على الخرائط الواردة في هذا التقرير إقراراً أو قبولاً رسمياً ضمنياً من جانب الأمم المتحدة.

للحصول على قائمة بأي سهو أو أخطاء تم اكتشافها بعد الانتهاء من الطباعة، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-1-63214-108-8

التصميم: Blossom - Milan

الطباعة: AGS Custom Graphics، إحدى الشركات التابعة لـ RR Donnelly Company

© هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2018
تم التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية
جميع الحقوق محفوظة

موجز

تحويل الوعود إلى افعال: المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

في أيلول/سبتمبر 2015، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتناول خطة عام 2030، التي تتألف من 17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، و196 غاية و232 مؤشرًا، نطاقًا واسعًا من التحديات العالمية، وتهدف إلى القضاء على الفقر وخفض أوجه انعدام المساواة المتعددة والمتقاطعة والتصدي لتغير المناخ وإنهاء النزاع واستدامة السلام. وبفضل الجهود المستمرة من المدافعين عن حقوق المرأة من شتى أنحاء العالم، أصبح الالتزام بالمساواة بين الجنسين بارزًا وشاملًا ومتعدد المجالات. واستنادًا إلى الالتزامات والمعايير المتضمنة في إعلان ومنهاج عمل بيجين و اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الأمم المتحدة السيداوCEDAW) فإن خطة عام 2030 تتخذ موقفًا واضحًا: لن تكون التنمية مستدامةً إلا إذا اكتُسِبَت فوائدها على قدم المساواة لكل من النساء والرجال، ولن تصبح حقوق المرأة حقيقةً واقعةً إلا إذا كانت جزءًا من الجهود الأعم لحماية الكوكب وضمان أن يستطيع جميع البشر العيش بكرامة واحترام.

إلى أي مدى وصلنا في تحقيق هذا التوافق الإنمائي الجديد إلى نتائج ملموسة للنساء والفتيات على أرض الواقع، وما الذي يلزم لسد الفجوات المتبقية بين الخطاب الرنّان وبين الواقع؟ بعد مضى أكثر من عامين منذ بدء تنفيذ خطة عام 2030، يُحصي تقرير الرصد العالمي، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الاتجاهات والتحديات المستمرة استنادًا إلى الأدلة والبيانات المتاحة. وهو يستخدم نهجًا في الرصد ينظر إلى كلٍ من النتائج (الأهداف والغايات) والوسائل (السياسات والعمليات) اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في سياق خطة عام 2030. يرمي هذا النهج إلى تمكين الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة من تتبع التقدم المُحرز بأسلوب شامل ودعم مناصري حقوق المرأة للمطالبة بالمساءلة عن الالتزامات تجاه المساواة بين الجنسين أثناء تقدم عملية التنفيذ.

وفي أفضل صوره، يقدم الرصد المراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي تقييمًا قويًا وشفافًا للتقدم المحرز والفجوات والاختناقات التي يمكن أن تُثري بالمعلومات النقاش الدائر حول أوجه النجاح والفشل وأن تدعم التعلّم بشأن الأمور الناجحة لتحقيق المساواة بين الجنسين والمواضع التي تحتاج إلى تصحيح المسار. ولكن حلقة التغذية العكسية هذه لا تعمل بشكل آلي. وكما يظهر التقرير، سيتطلب تفعيل كل امرأة وفتاة بإيجابية ثورة ليس فقط في البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي ولكن في السياسات والبرامج والمساءلة أيضًا. ويقدم التقرير توصيات محددة بشأن كيفية تحقيق الاتساق بين أبعاد التنفيذ هذه وبين الرؤية الجريئة لخطة عام 2030.

تحديات في السياق العالمي

على الرغم من أن التنفيذ المتكامل والعالمي للرؤية الموضوعة بخطة عام 2030 تحمل أمكانية تحويل حياة النساء والفتيات في شتى أنحاء العالم، إلا أن التحديات هائلة. تزداد معدلات الاستخراج الواسع النطاق للموارد الطبيعية ، ومعدلات التغيرات المناخية والتدهور البيئي بصورة مسبوقة مما يقوِّض سبل العيش لملايين من النساء والرجال ولا سيما في العالم النامي. ويظل الاقتصاد العالمي غير مُستقر بعد ما يقرب من عقد كامل من الأزمات والكساد وتدابير التقشف التالية لهما. وتستمر السياسات الاقتصادية التقليدية في تعميق انعدام المساواة والدفع بمزيد من البشر للتخلف أكثر عن ركب التنمية.

التحول تجاه السياسات الإقصائية والقائمة على الخوف يُعمِّق من الانقسامات المُجتمعية، ويُغذّي النزاعات وعدم الاستقرار؛ وتتسبب النزاعات العنيفة والكوارث الإنسانية في نزوح ملايين البشر بالقوة. في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي، فإن المساواة بين الجنسين ليست غير متحققة فحسب، ولكن حقوق المرأة تواجه مقاومة متجددة من مختلف أنواع التطرف. والمجال المدني ينكمش فيما يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة تهديدات بالملاحقة القضائية من كلٍ من الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية.[1]

يتجلى انعدام المساواة بين الجنسين بوضوح في كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة (انظر الي الشكل 'لمحة سريعة' صفحة 4-5). وعندما لا تستطيع الأسر الوصول الى الغذاء الكافي، في الغالب تكون النساء أول من يعاني من الجوع.[2] وفي حين أن الفتيات يعملن بشكل أفضل في المدارس والجامعات مقارنة بالفتيان، إلا أن هذا لم يُترجَم إلى مساواة بين الجنسين في سوق العمل. وتقف الفجوة في الأجور بين الجنسين عند 23 في المائة على الصعيد العالمي، و بدون اتخاذ إجراء حاسم سيستغرق الأمر 68 سنة أخرى لتحقيق المساواة في الأجور.[3] وفي حين أن المرأة حققت وصولاً هامًا إلى المناصب السياسية في جميع أنحاء العالم، فإن تمثيلها في البرلمانات الوطنية بنسبة 23.7 في المائة لا يزال بعيداً عن المساواة.[4] وعلاوة على ذلك، فإن المكاسب المحققة هشة في مواجهة التهديدات والهجمات التي تتعرض لها النساء السياسيات والناخبات، والتحرش الجنسي المستمر وإساءة المعاملة عبر شبكة الإنترنت. تعرضت واحدة من كل خمس نساء لعنف جسدي و/أو جنسي من شريك حميم في غضون الـ12 شهرًا الأخيرة.[5] إلا أن 49 بلدًا ليس لديها قوانين تحمي النساء بصفة خاصة من هذا النوع من العنف (انظر الشكل رقم 1).[6] وعلى الرغم من تزايد تواجدهن في الحياة العامة، لا تزال النساء تقوم بأعمال رعاية وأعمال منزلية غير مدفوعة الأجر أكثر بمقدار 2.6 مرة مما يقوم به الرجال.[7] وتعد النساء والفتيات أيضًا المسئولات الرئيسيات عن جمع المياه والوقود الصلب في الأسر المعيشية التي لا تمتلك الوصول إلى مصدر مياه مُحسنّة وطاقة نظيفة في منازلها، مع ما لذلك من آثار صحية ضارة على صحتهن وسلامتهن.

الاستفادة من القدرات التحويلية لخطة عام 2030

هذا الوضع هو بمثابة اختبارا حقيقيا امام تنفيذ خطة عام 2030. وفي الوقت ذاته، فإن مجرد حقيقة أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد وافقت على رؤية مشتركة لمستقبل مستدام يستند إلى التضامن العالمي وحقوق الإنسان يُعطي سببًا للتفاؤل الحذر. إذ يوفر تركيز خطة عام 2030 على الاستدامة والمساواة والسلام والتطور الإنساني، سردًا مضادًا للممارسات الحالية المتمثلة في الإقصاء والانقسام. وتتسم أهداف التنمية المستدامة بأهمية خاصة في الوقت الحالي، سواء خطة سياسية للتعاون الدولي أو كمجموعة من الأهداف المحددة والمحدودة بإطار زمني والتي تبرز الحاجة العاجلة للعمل المُنسَّق. ما الذي تتطلبه الاستفادة من إمكانياتها التحويلية وجعلها تعمل لصالح المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة؟ وتتسم ثلاثة أبعاد من الأبعاد الشاملة لخطة عام 2030 بأهمية خاصة بالنسبة للتنفيذ المُراعي لاعتبارات النوع الاجتماعي: استناده إلى حقوق الإنسان ونظره إليها باعتبارها وحدة لا تتجزأ، وتطبيقه الشامل والتعهد بعدم استثناء أحد؛ وإمكانية أن يُمثّل أداة لوضع الحكومات وأصحاب المصلحة موضع المساءلة.

تصويب الفهم: عدم القابلية للتجزئة والروابط المشتركة واتباع نهج متكامل

في شتى أنحاء العالم، قطعت الحكومات تعهدات مُلزمة قانونًا باحترام حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها وتحقيقها. وتستند خطة عام 2030 إلى هذه التعهدات، مُدركةً عدم قابلية الحقوق للانقسام واعتماد بعضها على بعض والروابط بين المساواة بين الجنسين وبين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والحاجة لنهج تنفيذ متكامل. وسيكون الاحتفاظ بالتركيز على حقوق الإنسان أمرًا حاسمًا في إبقاء أهداف التنمية المستدامة على المسار الصحيح أثناء تنفيذها وضمان استجابة وسائل تحقيقها لتجارب النساء والفتيات على أرض الواقع.

وفي حياة النساء والفتيات، تتشابك بشدة أبعاد مختلفة من الرفاه والحرمان: الفتاة التي تولد في أسرة معيشية فقيرة (الغاية 1.2) وتُجبر على الزواج المبكر (الغاية 5.3)، على سبيل المثال، في الأغلب تترك الدراسة (الغاية 4.1)، وتنجب في سن مبكرة (الغاية 3.7)، وتعاني من مضاعفات أثناء الولادة (الغاية 3.1) وتتعرض للعنف (الغاية 5.2) بالمقارنة بفتاة من أسرة معيشية ذات دخلٍ أعلى تتزوج في سن لاحق. وفي نهاية سلسلة الأحداث هذه، فإن الفتاة التي تولد تحت مظلة الفقر لا تكاد تتاح لها فرصة للخروج من تحتها. وفي أثناء التنفيذ، يجب أن يهدف صانعو السياسات لكسر هذه الدائرة المفرغة والاستجابة لتجارب الإقصاء والحرمان المترابطة عن طريق توفير استجابات متكاملة: والمرأة التي تترك علاقة مسيئة، على سبيل المثال، تحتاج إلى الوصول للعدالة (الغاية 16.3) بالإضافة إلى احتياجها لمكانٍ آمن للعيش (الغاية 11.1) والرعاية الصحية (الغاية 3.8) والعمل اللائق (الغاية 8.5) حتى يمكنها الحفاظ على مستوى معيشة مناسب لنفسها ولأي أشخاص قد تعولهم.

ويعني هذا أنه على الرغم من أن تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 5 سوف يكون أمرًا بالغ الأهمية، إلا أنه لا يمكن أن يمثل موضع التركيز الوحيد لأعمال التنفيذ والرصد والمساءلة المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي. وقد يُقوَّض التقدم المُحرز في بعض الجبهات بفعل التراجع أو الركود في جبهاتٍ أخرى، وقد تُفقد أوجه التآزر إذا أعطيت الأسبقية لنُهُج التنفيذ المنعزلة بدلاً من الاستراتيجيات المتكاملة متعددة القطاعات.[8] ولهذا السبب ناضل مناصرو حقوق المرأة بشدة لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين المستقل بذاته، بالإضافة إلى دمج المساواة بين الجنسين عبر الأهداف والغايات الأخرى، وجذب الاهتمام لمنظور النوع الاجتماعي للفقر والجوع والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والتوظيف وتغير المناخ وتدهور البيئة والتوسع الحضري والنزاع والسلام والتمويل من أجل التنمية. ويتَّبِع التقرير نفس الأساس المنطقي، أثناء نظره للتقدم المُحرَز والفجوات والتحديات في مجال المساواة بين الجنسين عبر خطة عام 2030 بأكملها.

الشكل رقم 1

لا تزال العديد من البلدان تفتقر إلى تشريع بشأن العنف ضد المرأة

المصدر: البنك الدولي. 2017. "قاعدة بيانات النساء والأعمال التجارية والقانون.". تم الدخول إلى الموقع في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. http://wbl.worldbank.org/. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

لمحة سريعة: المساواة بين الجنسين في خطة عام 2030

١ القضاء على الفقر

على المستوى العالمي، هناك 122 امرأة يبلغن من العمر 25-34 عامًا يعشن في فقرٍ مدقع لكل 100 رجل في نفس الفئة العمرية.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تمثل النساء 28.8% من الباحثين على مستوى العالم. فقط نحو 1 من 5 بلدان حقق تكافؤ الجنسين في هذا المجال.

٥ المساواة بين الجنسين

تعِد خطة عام 2030 بإنهاء العوائق التي تحول دون تحقيق النساء والفتيات لكامل إمكانياتهن. ولكن لا يزال أمامنا تحديات كبيرة:

1.5 في 18 بلدًا، يجوز للرجال قانونًا منع زوجاتهم من العمل، وفي 39 بلدًا، لا تتساوى حقوق الميراث بين البنات والأبناء، وهناك 49 بلدًا بدون قوانين تحمي النساء من العنف المنزلي.

2.5 19% من النساء والفتيات في المرحلة العمرية 15 إلى 49 عامًا تعرضن للعنف الجسدي و/أو العنف الجنسي من شريك حميم خلال الـ12 شهرًا.

3.5 تزوجت 750 مليون امرأة وفتاة، على مستوى العالم، قبل أن يبلُغن 18 عامًا بينما تعرضت 200 مليون امرأة وفتاة على الأقل في 30 بلدًا لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

٢ القضاء التام على الجوع

تزيد نسبة احتمال ابلاغ النساء لانعدام الأمن الغذائي إلى 11 نقطة مئوية أكثر من الرجال.

٣ الصحة الجيدة والرفاه

وقد توفيت على مستوى العالم 303 ألف سيدة نتيجة لأسباب تتعلق بالحمل في عام 2015. يتراجع معدّل الوفيات على نحو أبطأ مما يتيح تحقيق الغاية 3.1.

١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة

وترجع نسبة 30% من انعدام المساواة في الدخل إلى انعدام المساواة داخل الأسر المعيشية، بما في ذلك بين النساء والرجال. النساء أكثر عرضة من الرجال للعيش تحت 50 % من حد متوسط الدخل.

١٤ الحياة تحت الماء

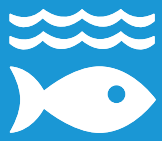

يؤثر تلوث المياه العذبة والأنظمة الإيكولوجية البحرية تأثيرًا سلبيًا على السبل المعيشية للنساء والرجال، وعلى صحتهم وصحة أطفالهم.

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

تعتبر النساء والفتيات مسئولات عن جلب المياه في 80% من الأسر المعيشية التي ليس لديها مصدر مياه في مقر إقامتها.

١٥ الحياة في البرّ

بين عامي 2010 /2015 فقد العالم 3.3 مليون هكتار من أراضي الغابات. تعتمد النساء الريفيات الفقيرات على موارد تجمع مشتركة ويتأثرن بشكل خاص بنضوبهن.

1 تستخدم نسخ مختصرة من أهداف التنمية المستدامة الرسمية لتسهيل التواصل.

4.5 وتؤدي النساء 2.6 ضعف الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي يقوم به الرجال.

5.5 لا تشغل النساء سوى 23.7٪ من المقاعد البرلمانية، بزيادة قدرها 10 نقاط مئوية مقارنة بعام 2000، ولكنها لا تزال أقل من التكافؤ.

6.5 52٪ فقط من النساء المتزوجات والمرتبطات يتخذن قراراتهن الخاصة بهن بحرية بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الصحية.

5.أ تمثل النساء 13% فقط من مُلاّك الأراضي الزراعية على مستوى العالم.

5.ب النساء أقل احتمالا من الرجال لامتلاك الهاتف المحمول، واستخدامهن للإنترنت أقل بـ 5.9 نقطة مئوية من الرجال.

5.ج اتخذ أكثر من 100 بلدًا إجراءات لتتبع تخصيصات الموازنات للمساواة بين الجنسين.

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

أدى تلوث الهواء في الأماكن المغلقة من استخدام الوقود القابل للاحتراق للطاقة المنزلية إلى حدوث 4.3 مليون حالة وفاة في عام 2012، حيث بلغت نسبة النساء والفتيات 6 من كل 10 حالات.

٤ التعليم الجيد

15 مليون فتاة في عمر المدرسة الابتدائية لن تتاح لهن أبدًا فرصة تعلّم القراءة والكتابة في المدرسة الابتدائية في مقابل 10 مليون فتى.

١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

وتتعرض النساء اللواتي يعشن في الأحياء العشوائية في المدن لمصاعب كثيرة، حيث لا تلبى الاحتياجات الأساسية مثل الحصول على المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي المحسنة.

١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

كما يعود الاستثمار في المواصلات العامة بفوائد كبيرة بالنسبة للنساء اللاتي يملن إلى الاعتماد على المواصلات العامة أكثر من الرجال.

١٣ العمل المناخي

يؤثر تغير المناخ بصورة غير متناسبة على النساء والأطفال، الذين يزيد احتمال وفاتهم أثناء الكوارث بمقدار 14 مرة عن الرجال.

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

في أوقات النزاع، تزداد معدلات جرائم القتل وغيرها من صور الجرائم العنيفة زيادة كبيرة. وفي حين أن الرجال أكثر عرضة للقتل في ساحة المعركة، تتعرض النساء أثناء النزاع للعنف الجنسي ويخطفن ويتعرضن للتعذيب ويجبرن على ترك ديارهن.

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

في عام 2012، بلغ التمويل المتدفق خارجًا من البلدان النامية 2.5ضعف كمية المساعدات المتدفقة إليها، وتضاءلت المبالغ المخصصة للشئون الخاصة بالنوع الاجتماعي بالمقارنة.

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تبلغ فجوة الأجور بين الجنسين 23%. يبلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة 63% في حين يبلغ معدل مشاركة الرجال 94%.

دون استثناء أحد: الشمول والتضامن ومُعالجة أوجه انعدام المساواة المتقاطعة

من بين السمات المميزة الأخرى لخطة عام 2030 أنها تنطبق على جميع البلدان والأشخاص وقطاعات المجتمع مع التعهد بمُعالجة حقوق واحتياجات الفئات الأكثر ضعفًا كمسألة ذات أولوية. وتستجيب طبيعته الشاملة للتحديات المشتركة والمترابطة التي تواجهها كافة البلدان - المتقدمة والنامية - في حين يسعى التزام دون استثناء أحد للوصول إلى الفئات الأكثر ضعفًا عن طريق بناء التضامن بينهم وبين مَن هم أفضل حالاً. ويعتبر تحسين حياة الأكثر تخلفًا عن ركب التنمية مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية وليس الإحسان، بالإضافة إلى كونها مسألة أساسية لخلق مجتمعات شاملة ومسارات اقتصادية مستدامة. فانعدام المساواة يضر بالجميع: فهو يمثل تهديدًا للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وعبئًا على النمو الاقتصادي[9] وعائقًا يحول دول التقدم نحو القضاء على الفقر وتحقيق حقوق الإنسان بصورة أوسع.[10]

على المستوى العالمي، سوف يصبح التضامن والتعاون في مجالاتٍ مثل تغير المناخ والهجرة وتمويل التنمية أمرًا بالغ الأهمية لتوفير ظروف تمكينية للتنفيذ الوطني الناجح. و التدفقات المالية غير المشروعة وتجارة السلاح العالمية والنزع الواسع النطاق لملكية الأراضي بواسطة الجهات الفاعلة العابرة للحدود الوطنية ، على سبيل المثال، تساهم في الدفع بالناس للتخلف أكثر عن ركب التنمية، مع الإضرار في غالب الأمر بالنساء والفتيات بصفة خاصة.[11] وتتحمل الجهات الفاعلة العالمية القوية - سواءً كانت دولاً ذات سيادة أو مؤسسات مالية دولية أو شركات متعددة الجنسيات - مسئولية حاسمة على وجه الخصوص لضمان ألا يؤدي ما تتخذه أو لا تتخذه من أفعال إلى تقويض المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. كما يُقِر مبدأ 'المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد' أيضًا بأن البلدان التي أسهمت على نحوٍ بارز في التدهور البيئي يجب أن تتحمل القدر الأكبر من مسئولية حماية كوكبنا.

على المستوى الوطني، من المهم ضمان عدم إقصاء الجماعات المُهمّشة من التقدم. عادة ما تتعرض النساء والفتيات الأكثر تهميشًا للعديد من أوجه انعدام المساواة والصور المتقاطعة من التمييز، بما في ذلك التمييز بناءً على الجنس والعمر والإعاقة والطبقة و السلالة والعرق والتوجه الجنسي والنوع الاجتماعي وحالة الهجرة. في الولايات المتحدة على سبيل المثال، تزيد نسبة النساء السود والنساء الأمريكيات من الشعوب الأصلية/ألاسكا فوق سن 50 عامًا اللاتي يعشن في أسر معيشية منخفضة الدخل بنسبة 10 في المائة عن المتوسط لجميع النساء، ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تبلغ حصة النساء السود و نساء الشعوب الأصلية لأمريكا وألاسكا الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة الذين يعيشون في أسر منخفضة الدخل أكثر من 10 نقاط مئوية عن المتوسط لجميع النساء؛ وبالمثل، فهناك احتمال أكبر ان تكن النساء المُسنّات المقيمات في المدن الداخلية أكثر فقرا من المُقيمات في الضواحي.[12] في نيجيريا، يزيد احتمال أن تتزوج امرأة ريفية منخفضة الدخل من أثنية الهاوسا العرقية قبل سن 18 عامًا بمقدار ثمان مرات عن امرأة ذات دخل مرتفع حضرية من أثنية اليوروبا العرقية (أنظر دراسة الحالة صفحة 8).[13]

يجب بناءً على ذلك مُعالجة حقوق واحتياجات مَن هم أشد تهميشًا وضمان مشاركتهم المجدية في التنفيذ كمسألة ذات أولوية. وفي الوقت ذاته، من الحيوي ألا تُسهم استراتيجيات 'دون استثناء أحد ' في التفتت الاجتماعي والوصم. يمكن أن يؤدي التركيز الحصري على الأكثر تهميشًا، وبخاصة في سياق القيود المالية وتزايد أوجه عدم المساواة ، إلى تفاقم التوترات بشأن تخصيص الموارد والإسهام في خلق القوالب النمطية الضارة وتسلسلات هرمية من الحرمان والاستحقاق.[14] بدلاً من ذلك، تهدف مثل هذه الاستراتيجيات إلى خلق شعور بالتضامن من خلال تقاسم المخاطر وإعادة التوزيع و البرامج الشاملة.[15] وعندما يجني جميع المواطنين ثمار الخدمات العامة، فمن المحتمل أيضًا أن يزيد استعدادهم للمساهمة في تمويلها من خلال ضرائب تدريجية.[16] وبدلاً من استبدال أحدهما بالآخر، يجب على الحكومات ضمان الوصول للمجموعات التي تم استبعادها تاريخيا في الوقت الذي تقوم فيه ببناء أنظمة عالمية يتم تمويلها بشكل جماعي واستخدامها من قبل جميع المجموعات الاجتماعية.[17]

دراسة حالة

بعيدًا عن المتوسطات: من الذين يتم استثنائهم؟

غالبًا ما تُقيِّم الإحصائيات الوطنية، مثل تلك المستخدمة لتتبع التقدم المحرز بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الاتجاهات بناءً على المتوسطات الوطنية. وتفيد المتوسطات في الإجابة على أسئلة هامة: إلى أي مدى يسير بلدٌ ما على طريق سد الفجوة بين الجنسين في التعليم؟ ما مدى انخفاض وفيات الأمومة على مدار العقد الماضي؟ إلا أن المتوسطات تُخفي أيضًا أوجه انعدام المساواة بين الفئات الاجتماعية والموقف الصعب لأكثر الفئات ضعفًا أو حرمانًا. في شتى البلدان، غالبًا ما تكون حالة النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لصور متعددة ومتقاطعة من التمييز - بما في ذلك التمييز بناءً على الجنس أو العمر أو الطبقة أو الإعاقة أو السلالة أو العرق أو التوجه الجنسي أو النوع الاجتماعي أو حالة الهجرة - أسوأ من المتوسط عبر العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

Photo: UNICEF/Andrew Esiebo

نيجيريا

العيش في أسرة فقيرة تقع في منطقة ريفية وتنتمي إلى مجموعة عرقية محرومة يزيد كثيرا من مخاطر زواج الأطفال.

في نيجيريا، تبلغ نسبة النساء المتزوجات قبل سن 18 عامًا 46.8 في المائة في المتوسط. ومع ذلك، فإن النسب أعلى بكثير بين النساء الريفيات(60 في المائة)، وبين النساء من الخُمس الأفقر دخلا (80.1 في المائة)، وبين النساء من أثنيات الهوسا والفولاني العرقية (78.2 و 79.7 في المائة على التوالي). ومن بين النساء الفقيرات، اللاتي يعشن في المناطق الريفية ويعرفن باسم الهوسا، يبلغ معدل انتشار زواج الأطفال 87.6 في المائة (1.9 مرة من المتوسط الوطني وأكثر من 9 أضعاف معدل الفئة الأكثر حظا في البلد).

الجماعات العرقية الرئيسية ي نيجيريا

الفولاني - يتركزون إلى حدٍ كبير في الخمس الأفقر من السكان، ويعيش أغلبهم في المجتمعات المحلية الريفية وغالبًا ما تكون مجتمعات مُرتحلة. وجميعهم تقريبًا من المسلمين.

الهاوسا - يعيشون في الغالب في الأسر المعيشية الأكثر فقرًا والفقيرة في المناطق الريفية، ويعيش نحو 30% منهم في المدن. وجميعهم تقريبًا من المسلمين.

إغبو - يقع معظمها في النصف الأول من توزيع الثروة ويتألف معظمها من سكان المناطق الحضرية، ويعيش نحو 20% منهم في المناطق الريفية. وجميعهم تقريبًا من الكاثوليك أو الطوائف المسيحية الأخرى.

يوروبا - يعيش معظمهم في الأسر المعيشية الأغنى وبصفة عامة في المناطق الحضرية. نصفهم تقريبًا من المسيحيين والنصف الآخر مسلمون.

نسبة النساء البالغات من العمر 18-49 في نيجيريا اللاتي تزوجن قبل سن 18 عامًا، مصنّفة طبقًا للثراء والموقع والسلالة، 2013

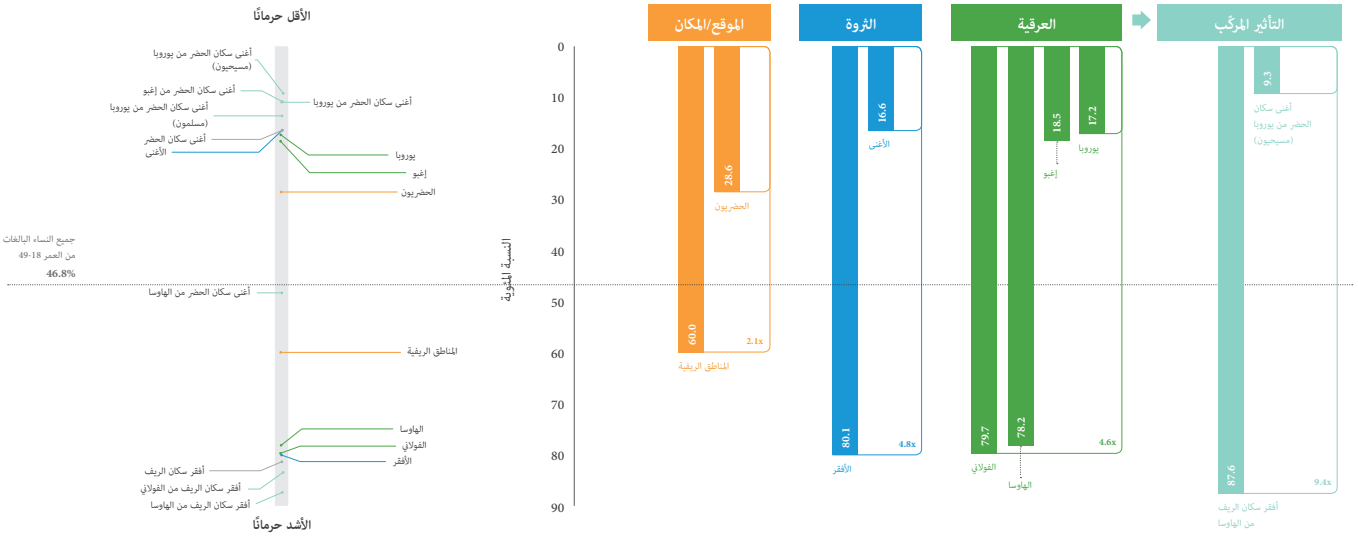

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى البيانات الجزئية من لجنة السكان الوطنية، جمهورية نيجيريا الاتحادية، ومؤسسة ICF الدولية. 2014. "نيجيريا: الاستقصاء الديمغرافي والصحي 2013." آبوجا، نيجيريا، وروكفيل، ماساتشوستس: لجنة السكان الوطنية ومؤسسة ICF الدولية.

ملاحظة: في الشكل الموجود على الجانب الأيسر، تظهر جميع الفئات مُرتبةً من الأشد حرمانًا إلى الأقل حرمانًا فيما عدا الفئات ذات أحجام العينات غير الكافية (n<100) تمثل الرسومات البيانية بالأعمدة إلى اليمين النتائج لمجموعة مختارة منها. تعد يوروبا هي الفئة العرقية الوحيدة التي تعتبر أحجام عيناتها السكانية كبيرة بالقدر الكافي عبر الأديان المختلفة، وبالتالي فإن التصنيف طبقًا للديانة بالنسبة لفئة أغنى المقيمين في الحضر غير مبيّن إلا بالنسبة لهذه الفئة.

الولايات المتحدة

يتآزر دخل الأسرة المعيشية والسلالة/العرق والموقع معًا لإنشاء فجوات كبيرة في الوصول إلى التأمين الصحي بين النساء.

في عام 2015، كان 13.1 في المائة من النساء بين سن 18-49 في الولايات المتحدة لا يستطعن الحصول على التأمين الصحي. وتزيد نسبة غير المؤمّن عليهن كثيرًا في الخمس الأقل دخلاً (23 في المائة) وترتفع قليلاً بين النساء المُقيمات بعيدًا عن المراكز الحضرية (14.2 في المائة). كما أن الفوارق العنصرية والعرقية كبيرة: ومن المرجح أن يفتقر النساء البيض والآسيويات لفرص الحصول على التأمين الصحي (8.8 في المائة و 9 في المائة على التوالي). ومن المرجح أن تكن النساء من الأمريكيين الأصليين أو نساء ألاسكا الأصليين غير مؤمن عليهن (26.9 في المائة)، تليهن النساء من أصل إسباني (25.7 في المائة). تقع النساء السود في منتصف التوزيع (14.4 في المائة). من بين النساء المنحدرات من أصول إسبانية في الشريحة الخمسية الأفقر دخلا، تبلغ نسبة غير المؤمن عليهن 37 في المائة (2.8 أضعاف المعدل الوطني و 10 أضعاف معدل الفئة الأكثر حظا).[18]

الجماعات العنصرية والعرقية الرئيسية في الولايات المتحدة

الأمريكيون الأصليون أو سكان ألاسكا الأصليون – منتشرون عبر جميع أخماس الدخل ولكنهم أقل احتمالاً للوقوع ضمن الخمس الأغنى. يعيشون في الأغلب في المناطق الريفية (خارج المدن).

السود – أكثر احتمالاً، بنسب كبيرة، للوقوع في الخُمسَيْن الأدنى من الدخل. وهم ممثلون تمثيلاً زائدًا في المناطق الحضرية/المدن الرئيسية.

الآسيويون – ممثلون تمثيلاً زائدًا في خُمسَي الأغنياء/الأغنى. أكثر احتمالاً للعيش في المناطق الحضرية (المدن) والضواحي.

الأصول الإسبانية (أي عرق) – منتشرون عبر جميع أخماس الدخل ولكنهم يتواجدون في الغالب في الجزء المركزي من توزيع الدخل. ممثلون تمثيلاً زائدًا في المناطق الحضرية الرئيسية (المدن).

البيض – ممثلون تمثيلاً زائدًا في النصف الأعلى من توزيع الدخل. يعيش معظمهم في مناطق الضواحي، ولكنهم أيضًا ممثلون تمثيلاً أزيد قليلاً في المناطق الريفية.

نسبة النساء البالغات من العمر 18-49 في الولايات المتحدة اللاتي يعشن دون تأمين صحي، مصنفة طبقًا للموقع والدخل والسلالة والعرق، 2015

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى البيانات الجزئية من مكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة. 2017. "الدراسة الاستقصائية للمجتمعات الأمريكية." تم الدخول إلى الموقع في 19 يناير/كانون الثاني 2018. https://www.census.gov/programs-surveys/acs/.

ملاحظة: في الشكل الموجود على الجانب الأيسر، تظهر جميع الفئات مُرتبةً من الأشد حرمانًا إلى الأقل حرمانًا فيما عدا الفئات ذات أحجام العينات غير الكافية (n<100). تمثل الرسومات البيانية بالأعمدة إلى اليمين النتائج لمجموعة مختارة منها.

الرصد والمساءلة: الحاجة لثورة في البيانات والحكم الديمقراطي

يعتبر تتبع التقدم المُحرز، وتحديد الفجوات وإبراز تحديات التنفيذ بعدًا بالغ الأهمية بالنسبة للأهداف العالمية وسبيلاً محتملاً لتعزيز المساءلة. ولكن، كما يبين التقرير، تعدّ تحديات الرصد المراعي للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي مثيرةً للقلق. ليس هناك سوى 10 من بين 54 مؤشرًا محددًا بالنسبة للنوع الاجتماعي تُنتج بانتظام يكفي لتصنيفها في الإطار 1 من قِبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة، مما يعني إمكانية رصدها بطريقة موثوقة على المستوى العالمي (انظر الشكل رقم 2). وبالنسبة لـ24 مؤشرًا، فعلى الرغم من وجود المنهجيات، إلا أن التغطية القطرية متقطعة وغير كافية لإتاحة الرصد على المستوى العالمي (الإطار 2). وهناك 17 مؤشرًا آخر تتطلب قدرًا من التوضيح المفاهيمي و/أو التطوير المنهجي قبل أن يُمكن إنتاج البيانات (الإطار 3). المؤشرات الثلاثة المتبقية المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي لها مكوّنات تشمل إطارات متعددة. وفي حين يمثل هذا تحديًا بالنسبة لقياس التغيّر، إلا أنه يوفر أيضًا فرصة لتحسين إتاحة وجودة الإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي، على المدى القصير على الأقل.

ولكن، حتى مع التقدم الكبير المُحرز في مجال الإحصائيات، يلزم استخدام البيانات المُتاحة في تكوين الإجراءات العامة. ورغم أن البيانات تُثري بالفعل عملية صنع القرار وتُسهم في إخضاع صنّاع القرار للمساءلة، إلا أن إنشاء حلقة التغذية العكسية الإيجابية هذه يتطلب ثورة في الحكم الديمقراطي أيضًا. فلكي تطالب النساء والفتيات بحقوقهن ويشكّلن التنمية المستدامة، هناك حاجة إلى إتاحة مجالات النقاش العام لتحديد الأولويات الوطنية، وتحديد الإجراءات الناجحة، والتعرف على الفجوات، والاتفاق على مسارات للتغيير التحويلي وتحديد أدوار مختلف الجهات الفاعلة ومسئولياتها. على المستوى العالمي، أدى التشاور المفتوح على مدار عملية ما بعد عام 2015 إلى إشراك الأشخاص والبلدان المنظمات وحشدهم لتحديد الأولويات المشتركة وتجنب نقاط التوتر. كانت منظمات حقوق المرأة فعّالة في بناء التحالفات والائتلافات لوضع المساواة بين الجنسين في بؤرة الاهتمام.[19] وهناك حاجة لمثل هذه العمليات التشاركية والائتلافات الاستراتيجية لضمان التنفيذ والمتابعة والاستعراض بأسلوب فعّال ومراعي للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

الإسراع بالتنفيذ المستجيب للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي

يمكن أن يُسهِم الرصد المنهجي لنواتج وسياسات وعمليات المساواة بين الجنسين على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي في تحفيز الإجراءات وترجمة الالتزامات العالمية إلى نتائج وتعزيز المساءلة عن الإجراءات أو الأخطاء من قِبل مختلف أصحاب المصلحة. ويلقي التقرير الضوء على ثلاث استراتيجيات رئيسية للحفاظ على المساواة بين الجنسين في الصدارة وفي بؤرة التركيز أثناء التنفيذ والمتابعة والاستعراض:

- تحسين البيانات والإحصائيات والتحليلات الخاصة بالنوع الاجتماعي لرصد التقدم المحرز للنساء والفتيات بفعالية عبر كافة الأهداف والغايات.
- إعطاء الأولوية للاستثمارات والسياسات والبرامج المستجيبة للاعتبارات الإنسانية لتحقيق الاتساق بين الإجراءات وبين مبادئ خطة عام 2030 وقيمها وتطلعاتها.
- تعزيز المساءلة من خلال العمليات والمؤسسات المستجيبة للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي لضمان نهج متكامل إزاء التنفيذ والمتابعة والاستعراض مع وضع المساواة بين الجنسين في جوهرها.

تحسين البيانات والإحصائيات والتحليلات الخاصة بالنوع الاجتماعي

على الرغم من زيادة الاهتمام بالإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي في العقود الأخيرة، يحدد التقرير التحديات المُلحّة التي تقف في طريق الرصد المنهجي المستجيب للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي. تتضمن هذه التحديات التغطية غير المتساوية للمؤشرات الخاصة بالنوع الاجتماعي عبر الأهداف والغايات، وغياب المعايير المتفق عليها دوليًا لجمع البيانات، والإتاحة غير المتساوية للإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي عبر البلدان وعلى مدار الزمن. يرجع غياب مجموعة قوية من الإحصاءات الخاصة بالنوع الاجتماعي على المستوى العالمي بصفة جزئية إلى أنظمة الإحصاءات الضعيفة ذات الموارد المحدودة، وبخاصة في

الشكل رقم 2

المؤشرات المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي مقسّمة طبقًا لتصنيف الإطارات

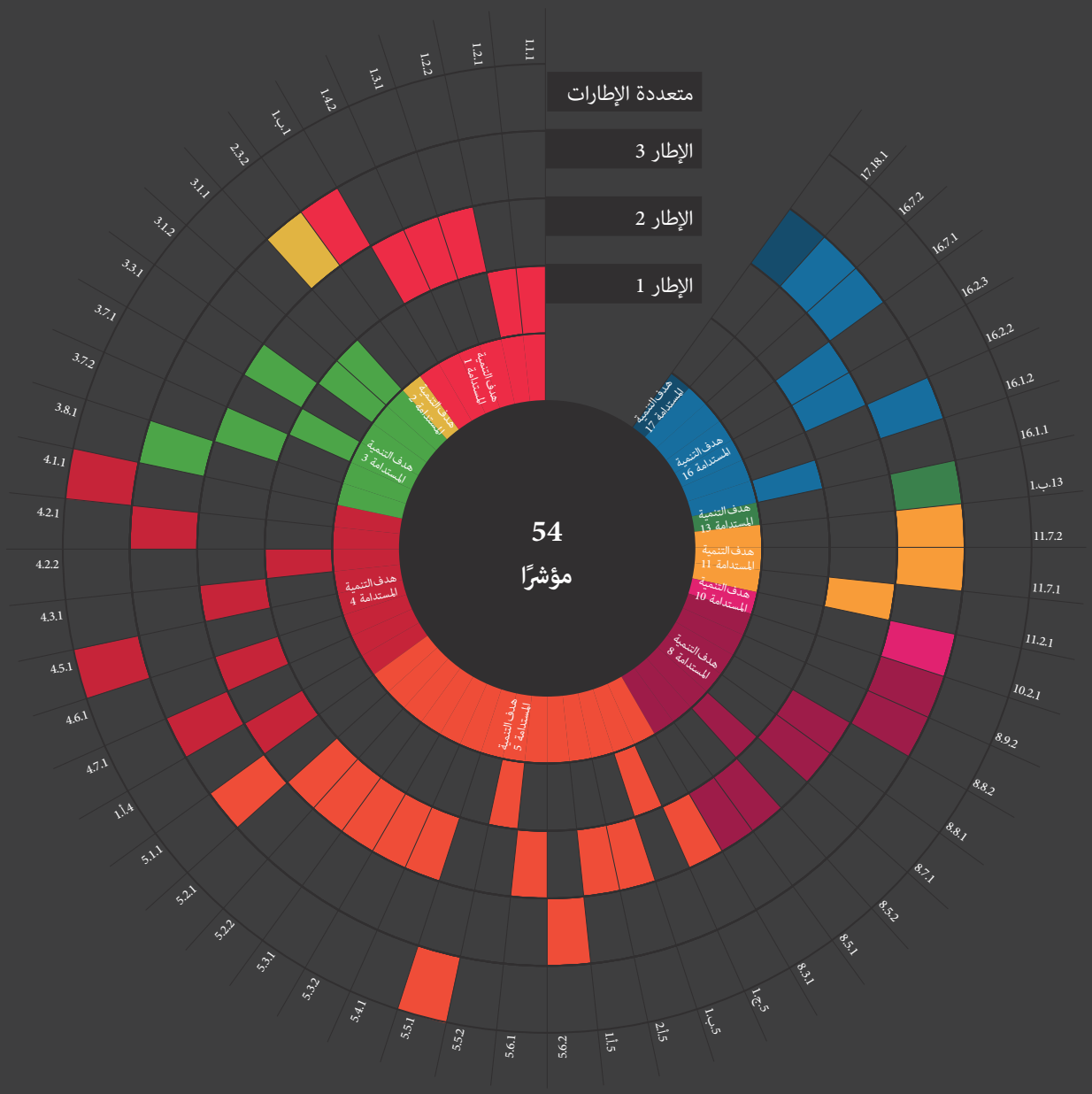

جميع المؤشرات مصنفة من قِبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة إلى ثلاث إطارات بناءً على مستوى تطورها المنهجي وإتاحة البيانات على المستوى العالمي، على النحو التالي:

الإطار 1

واضحة من الناحية المفاهيمية
هناك منهجية راسخة ومعايير متاحة
تُنتِج البلدان البيانات بانتظام

الإطار 2

واضحة من الناحية المفاهيمية
هناك منهجية راسخة ومعايير متاحة
لا تُنتِج البلدان البيانات بانتظام

الإطار 3

هناك حاجة للعمل على الصعيد المفاهيمي
لا توجد منهجية/معايير راسخة أو يجري وضعها/اختبارها

المصدر: حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. 2017أ. "قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.". تم الدخول إلى الموقع في كانون الأول/ديسمبر 2017. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/؛ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. 2017ب. ""فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة: تصنيف الإطارات للمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة." تم الدخول إلى الموقع في كانون الأول/ديسمبر 2017 . 14 ; https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/ كانون الأول/ديسمبر 2017، انظر شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة 2017, UNSD (United Nations Statistics Division). 2017 .see ج. "الفعاليات: الاجتماع السادس لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة." تم الدخول إلى الموقع في كانون الأول/ديسمبر 2017. https://unstats.un.org/sdgs/meetings/iaeg-sdgs-meeting-06/.

ملاحظة: في المُجمل، تُصنَّف 10 مؤشرات محددة بالنسبة للنوع الاجتماعي كمؤشرات في الإطار 1، و24 في الإطار 2، و17 في الإطار 3 وثلاثة مؤشرات (4.1.1 و4.5.1 و5.5.1) متعددة الإطارات.

البلدان النامية. ولكن الفجوات في الإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي - المنتشرة على نطاق واسع في البلدان المتقدمة والنامية على حدٍ سواء - ينبع أيضًا من الفشل طويل الأمد في منح الأولوية لجمع هذه البيانات. وبالتالي فإن بناء الدعم والقدرات للإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي على كافة المستويات يعد من الأولويات الهامة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأصحاب المصلحة المختلفين أن يتأكدوا من استنباط المعلومات من البيانات المتاحة، وتحليلها والإبلاغ عنها للتعبير عن التقدم المحرز تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين بطريقة شاملة، بما في ذلك بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يواجهن صورًا متعددة ومتقاطعة من التمييز. لضمان الرصد الفعّال للتقدم لجميع النساء والفتيات عبر كافة الأهداف، يوصي التقرير بما يلي:

- **دعم تضمين المؤشرات المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي عبر جميع أهداف التنمية المستدامة الـ17 بحلول عام 2020.** على المستوى العالمي، يوفر استعراض عام 2020 لإطار المؤشرات العالمي فرصة لمناقشة وتضمين المزيد من المؤشرات المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي عبر الإطار بأسره، وبخاصة للأهداف التي تفتقر حاليًا للمؤشرات. وحتى ذلك الحين، يجب على الدول الأعضاء - من خلال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون مع الباحثين والمجتمع المدني - أن تطوِّر مقترحًا راسخًا للقيام بذلك، بما في ذلك من خلال جمع المعرفة في المجالات التي تتطلب قدرًا أكبر من التطور التحليلي. وبالتوازي، يجب أن يستهدف مناصرو البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي الأطر الوطنية والإقليمية لضمان الدمج الشامل للمؤشرات المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي عبر جميع الأهداف.

- **العمل من أجل جمع بيانات المؤشرات المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي بصفة منتظمة وضمان الجودة وقابلية المقارنة.** وسوف تكون زيادة الموارد الفنية والمالية للأنظمة الإحصائية الوطنية أمرًا حاسمًا لتحقيق هذا. وتعاني الإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي، بصفة خاصة، من قلة الاستثمارات المُزمنة ومن النهج المُخصص. وينبغي أن يُنظر إلى حلول الإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي داخل السياق الأعم لبناء القدرات الإحصائية ودمجها في برامج الدعم. ويجب أيضًا أن تعمل المكاتب الإحصائية الوطنية، والمنظمات الدولية والباحثون ومنظمات حقوق المرأة معًا لمُعالجة أوجه التحيز الراسخة في المفاهيم والتعريفات والتصنيفات والمنهجيات لضمان أن تعكس البيانات في الواقع الحقيقة التي تعيشها النساء والفتيات بجميع أطيافهن.

- **وضع استراتيجيات عالمية وإقليمية ووطنية لتحديد الجماعات التي يتم استثناءها من ركب التنمية.** يجب تصنيف البيانات بصورة منهجية طبقًا للنوع الاجتماعي والخصائص الأخرى بما في ذلك العمر والطبقة والإعاقة والسلالة والعرق والتوجه الجنسي والهوية الخاصة بالنوع الاجتماعي وحالة الهجرة وغيرها من التصنيفات ذات الصلة بالنسبة للسياقات الوطنية. يجب أن تُبلغ المكاتب الإحصائية الوطنية عن بيانات مصنّفة في الاستعراضات الوطنية وأن تضع استراتيجيات محددة لتحديد تغطية البيانات وتوسعتها بالنسبة للمجموعات التي يصعب قياسها وتعد غير مرئية في الوقت الحالي بالنسبة للإحصائيات الوطنية. وهناك حاجة أيضًا إلى الدراسة الهادفة للفئات السكانية الضعيفة، من خلال كلٍ من الأساليب النوعية والكمّية، مع ضمان اتباع المعايير الأخلاقية– بما في ذلك السرية التامة للبيانات - لحماية مثل هذه المجموعات والأفراد من التمييز.

- **تعزيز معايير الجودة وحقوق الإنسان وغيرها من المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية.** هناك دورٌ هام يجب أن تقوم به الدولة، بوصفها الضامن النهائي للبيانات العامة، في ضمان التزام إنتاج البيانات بهذه المعايير والمبادئ. وعلى الرغم من أن الابتكارات التي يؤدي إليها دمج البيانات التقليدية مع الصورة الجديدة من جمع البيانات تعتبر واعدة ويمكن أن تُساعد في الإسراع بالتقدم تجاه سد فجوات البيانات، إلا أن هناك حاجة لضمان الحفاظ جودة البيانات وسلامتها وتأمين السرية.

- **الإسراع بتطوير معايير عالمية لمؤشرات الإطار الثالث المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي.** يجب أن تستمر هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الوكالات الراعية، بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني، في جهودها لتطوير منهجيات سليمة للمؤشرات المحددة بالنسبة للنوع الاجتماعي المصنفة حاليًا من الإطار الثالث. وهناك حاجة إلى زيادة مشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية في مرحلتي التصميم والتنفيذ التجريبي لضمان عمل المنهجيات بفعالية في مختلف البيئات. ويجب أن تُدمِج الدول الأعضاء هذه المؤشرات في أطر رصدها الوطنية بمجرد تطوير المنهجيات واختبارها والاتفاق عليها.

- **تعزيز الالتزام على أعلى مستوى سياسي عملية رصد مفتوحة وشاملة وشفافة ومراعية للجوانب الخاصة بالنوع الاجتماعي لأهداف التنمية المستدامة.** ويجب أن تكون الأنظمة الإحصائية مستقلة ومُمكنة لكي تواءم بسرعة التغيرات في طبيعة البيانات المتاحة. يمتلك الباحثون والأكاديميون ومنظمات حقوق المرأة وغيرها من جماعات المجتمع المدني دورًا هامًا ينبغي عليهم القيام به في هذه العملية، ليس بصفتهم منتجين ومستخدمين للبيانات فحسب، ولكن كمناصرين أيضًا من أجل الحصول على بيانات للنوع الاجتماعي أكثر وأفضل. سوف يساعد التعاون بين أنظمة الإحصائيات الوطنية وهذه الجماعات وغيرها في ضمان تلبية البيانات لاحتياجات أصحاب المصلحة المختلفين.

إعطاء الأولوية للاستثمارات والسياسات والبرامج المستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي

يرتبط تنفيذ التزامات المساواة بين الجنسين لخطة عام 2030 نجاحًا وفشلاً بالقدرة على حشد الموارد الكافية لتنفيذها. في العديد من البلدان، تعاني الخدمات الأساسية التي تعتمد عليها ملايين النساء والفتيات - المياه والصرف الصحي والتعليم والرعاية في الطفولة المبكرة والمأوى والخدمات القانونية والاستشارات المتخصصة والخدمات الصحية للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي - من نقصٍ مزمن في التمويل، أو تدني الجودة أو، ببساطة عدم إتاحتها. ومع بدء البلدان في العمل بموجب استراتيجياتها الوطنية للتنفيذ، من المهم للغاية تُرتَّب هذه المجالات الاستراتيجية وغيرها طبقًا للأولوية. وكجزء من النهج المتكامل في التنفيذ، يمكن أن تتيح بعض هذه الاستثمارات وجود أوجه تآزر هامة عبر الأهداف والغايات، كما يُظهِرُ ذلك المثال الخاص بالرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة (انظر 'في بؤرة التركيز، صفحة 15). وبالإضافة إلى ذلك، يجب تحقيق الاتساق بين الاستثمارات والسياسات والبرامج وبين مبادئ خطة عام 2030. يجب على جميع أصحاب المصلحة قياس أدائهم استنادًا إلى هذه المبادئ والالتزام بتصحيح مسار إجراءاتهم عند عدم التزامهم بها. وعلى نحو أكثر تحديدًا، يوصي التقرير بما يلي:

- **وضع استراتيجيات محلية مُنصفة وتصاعدية لحشد الموارد.** تتفاوت قابلية استراتيجيات حشد الموارد المختلفة للتنفيذ عبر البلدان والسياقات. ففي حين قد تتمكن البلدان الأعلى دخلاً من اجتذاب مبالغ كبيرة من الاستثمارات الخاصة، سوف تعتمد البلدان الأقل دخلاً بشكل أكبر على المساعدة الإنمائية الرسمية والاقتراض الدولي أو التحويلات المالية. ولكن، في جميع الحالات، هناك خيارات متاحة لزيادة المجال المالي لاستثمارات المساواة بين الجنسين. ويجب مناقشة استراتيجيات محددة بأسلوب مفتوح وشفّاف وينبغي تقييم آثارها التوزيعية بالنسبة للرجال والنساء من مختلف المجموعات الاجتماعية وأن يتم التواصل بشأنها بوضوح.

- **رصد مخصصات الموازنة لسياسات وبرامج المساواة بين الجنسين.** يجب أن تتتبّع الدول الأعضاء والوكالات المانحة والمنظمات الدولية الالتزامات المالية لتعزيز المساواة بين الجنسين في كل من الموازنات الوطنية والتدفقات الدولية إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. ويعتبر وضع الموازنات التشاركية والمستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي، وعمليات التدقيق الاجتماعي وجلسات الاستماع العامة أدواتٍ مهمة لتحسين الشفافية والمساءلة عن قرارات الإنفاق وتقييم أثرها على النوع الاجتماعي.

- **العمل معًا من أجل بيئة عالمية تمكينية.** في ضوء التزامات

الشراكة العالمية والروح الشاملة لخطة عام 2030، يجب تعزيز التضامن والتعاون بين البلدان من جميع مستويات الدخل لإنشاء بيئة عالمية تمكينية لتنفيذه. ويجب أن تتعاون الدول الأعضاء لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والمنافسة الضريبية الدولية واستعراض مدفوعات الدين الخانقة وهي أمور تعيق جميعها جهود حشد الموارد المحلية.

- **اتساق السياسات والبرامج مع مبادئ خطة عام 2030.** يجب أن يضمن جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، أن تكون إجراءاتهم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مستجيبة لاعتبارات بالنوع الاجتماعي وأن تُسهِم في تحقيق حقوق جميع النساء والفتيات. ويجب أن تُوجِّه مبادئ مثل الإتاحة والقدرة على الوصول والسعر المعقول تشكيل وتنفيذ السياسات والبرامج ويجب أن تمثِّل معايير رئيسية لرصد وتقييم فعاليتها.

- **زيادة الدعم المالي للمنظمات النسائية للمشاركة في الدعوة السياسية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني.** يمكن أن تلعب الجهات المانحة الخاصة وثنائية الأطراف، بالإضافة إلى المنظمات الدولية، دورًا هامًا من خلال زيادة التمويل الأساسي والتمويل متعدد السنوات. يُمكِّن الاستقرار المالي الذي يجلبه مثل هذا التمويل المنظمات النسائية من الاستجابة بمرونة لتغيرات السياق وتيسر الدعوة على المدى المتوسط والطويل، والتخطيط ووضع البرامج اللازمة لإبقاء المساواة بين الجنسين في بؤرة اهتمام التنفيذ والرصد.

- **تحديد شروط واضحة للمشاركة ومعايير للشراكات بين القطاعين العام والخاص على المستويين العالمي والوطني.** يمكن أن يلعب القطاع الخاص دورًا حاسمًا في دعم تحقيق خطة عام 2030. ويمكنها أن تدفع بالنمو الاقتصادي والابتكار إلى الأمام، وأن تنشئ وظائف لائقة وتساعد على سد فجوة التمويل من خلال دفع حصتها العادلة من الضرائب. يمكن تعزيز فعالية مشاركة القطاع الخاص وخضوعه للمساءلة من خلال وضع قواعد واضحة للمشاركة وإجراء تقييمات منتظمة للأثر لحقوق الإنسان والأثر على النوع الاجتماعي.

ويجب أن يكون هذا جزئًا من الجهود الأعم لجعل الأعمال التجارية الخاصة - من جميع الأشكال والأحجام - أكثر استجابةً للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، طبقًا لما تنص عليه مبادئ تمكين المرأة.[20] وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد الإقرار بالحاجة للمضي قدمًا نحو مجموعة من القواعد العالمية المُلزمة التي تتناول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.[21]

- **معالجة صور التمييز المتعددة والمتقاطعة من خلال السياسات والبرامج.** سوف يكون تدارك أوجه القصور المتجذرة التي تواجهها فئات معينة من النساء والفتيات أمرًا حاسمًا لتحقيق التقدم بالنسبة للجميع. وكمسألة أولوية، يجب مراجعة السياسات التي وجد أنها تُعمِّق انعدام المساواة وتسهم في الدفع بالسكان لمزيد من التخلف عن الركب. يجب وضع تدابير محددة تهدف لخفض أوجه انعدام المساواة ومساعدة الأكثر تخلفًا عن الركب على اللحاق به، كجزء من استراتيجيات أعم لإنشاء أنظمة شاملة تموّل جماعيًا وتستخدمها جميع الفئات الاجتماعية.

- **تعزيز المشاركة المُجدية في تصميم جميع السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها.** يجب تيسير الحكم الديمقراطي وعمليات صنع القرار، ورعاية أصوات النساء والفتيات وظهورهن، لضمان تحديد الأولويات الوطنية من وجهات نظر أوسع بشأن الأمور التي تُساعد التقدم أو الأمور التي تعوقه.

تعزيز المساءلة من خلال العمليات والمؤسسات المستجيبة لاعتبارات النوع الاجتماعي

تُقِر خطة عام 2030 صراحةً بأن نقاط البدء والتحديات (ووسائل مُواجهة تلك التحديات) تختلف من بلدٍ إلى آخر. ونتيجة لذلك، فإن عملية التنفيذ والرصد والمساءلة يُنظر إليها باعتبارها ذات ملكية قُطرية وتحت قيادة قُطرية. ولأنه التزام سياسي غير مُلزِم، تفتقر خطة عام 2030 إلى الإنفاذ: ولا توجد عواقب محددة إذا أخفقت البلدان في بذل جهود جادة لتحقيق الأهداف والغايات. غير أن الدول ملتزمة بمتابعة واستعراض عمليات مفتوحة وشاملة وتشاركية وشفافة، وتركز على الناس وتراعي الفوارق بين الجنسين وتحترم حقوق الإنسان ومركزة على من هم أكثر تخلفًا عن الركب (انظر الشكل 3)[23] لتعزيز

في بؤرة التركيز

خلق أوجه التآزر: كَم سيُكلِّف؟

يمكن أن يُسهِم الاستثمار في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة المُتاحة وعالية الجودة وذات التكلفة المعقولة في تحقيق العديد من الغايات الخاصة بالنوع الاجتماعي والغايات المتعلقة بالأطفال من خطة عام 2030 من خلال خفض الوقت الذي تقضيه النساء في الرعاية غير مدفوعة الأجر (5.4) وتمكينهن من زيادة قدرتهن على الوصول إلى الوظائف (8.5) وإنشاء وظائف لائقة في قطاع الخدمات الاجتماعية (8.3) وتحسين صحة الأطفال ونواتج التغذية (2.2 و2.3) وتحسين استعداد المدارس (4.2) وبخاصة بين المنتمين إلى خلفيات ضعيفة وبالتالي يساعد على مساواة الفرص وخفض أوجه انعدام المساواة في الناتج (10.3).

إلا أن التغطية الحالية للرعاية والتربية في مرحلة الطفولة عادة ما تكون منخفضة وغير متساوية إلى درجة كبيرة، وبخاصة في البلدان النامية. وعلى الرغم من أن 87 في المائة من الأطفال في البلدان النامية كانوا مسجلين في التعليم قبل الابتدائي في عام 2014، إلا أن 39 في المائة كانوا في البلدان النامية.[22] كما أن أوجه انعدام المساواة طبقًا لدخل الأسرة المعيشية قاسية. عبر نطاق من البلدان النامية، يزيد احتمال حضور الأطفال البالغين من العمر 3 إلى 5 أعوام والمقيمين في الأسر المعيشية الأغنى بمقدار ما يقرب من ست مرات لأحد برامج التربية في مرحلة الطفولة المبكرة عن الأطفال في نفس الفئة العمرية في أكثر الأسر المعيشية فقرًا، كما يُظهر ذلك الشكل التالي. تعتبر الاستثمارات العامة أمرًا بالغ الأهمية للتغلب على هذه المشكلات، وقد تعوِّض الفوائد الكبيرة على المدى المتوسط والمدى الطويل التكاليف الفورية للتوسّع في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكّرة. وكما تبين السيناريوهات السنوية التالية لجنوب أفريقيا وأوروغواي، يمكن استرداد ما بين ثلث ونصف الاستثمارات الإجمالية من خلال الضرائب ونظام الأمن الاجتماعي على المدى القصير.

النسبة المئوية للأطفال البالغين من العمر 3 إلى 5 أعوام الذين يحضُرون أحد برامج التربية في مرحلة الطفولة المبكرة، بلدان مختارة، أحدث الأعوام المتاحة

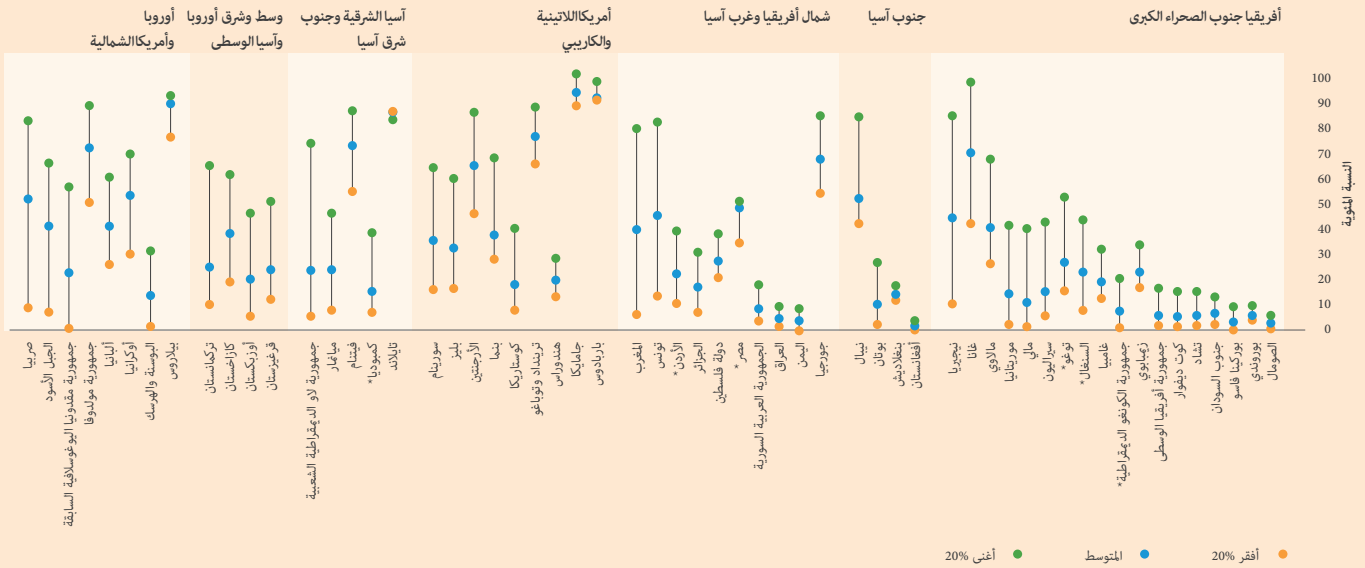

المصدر: قواعد البيانات العالمية لليونيسيف، 2016، استنادًا إلى الاستقصاءات الديمغرافية الصحية والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات، وغيرهما من الاستقصاءات وتعدادات السكان ذات التمثيل الوطني.

ملاحظات: تطابق البيانات مع أحدث سنة متاحة لكل بلد (2005-2014).

* تختلف البيانات عن التعريف القياسي أو تشير إلى جزء فقط من البلد.

سيناريوهات الاستثمار في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكّرة: جنوب أفريقيا

يؤتي الاستثمار في خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكّرة ثماره. في جنوب أفريقيا، لن يؤدي استثمار إجمالي سنوي بمقدار 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي إلى تغطية شاملة لجميع الأطفال البالغين من العمر 0-5 سنوات فحسب، بل سيُنشئ أيضًا 2.3 مليون وظيفة جديدة، مما يزيد من توظيف الإناث بمقدار 10.1 نقطة مئوية (السيناريو 2). ويمكن أن تولّد هذه الوظائف الجديدة عائدًا جديدًا من الضرائب والأمن الاجتماعي يصل إلى 3804 مليون دولار أمريكي. ويمكن أن يُمثّل سيناريو أقل طموحًا يتطلب 1.8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي نقطة انطلاق نحو التغطية الشاملة (السيناريو 1).

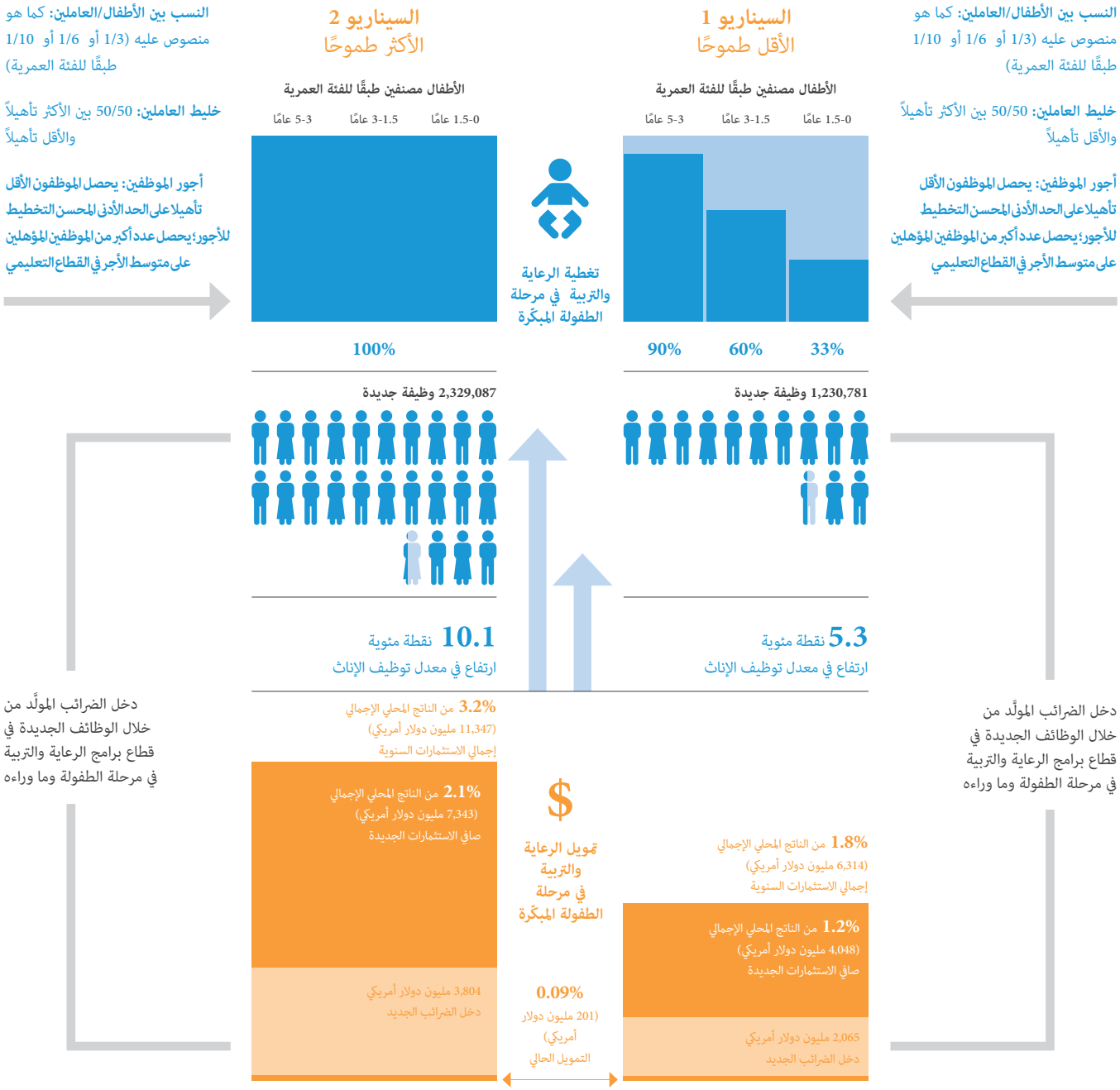

المصدر: De Henau, J. 2017. "Universal Childcare in South Africa, Turkey and Uruguay: A Comparative Analysis of Costs, Short-term Employment Effects and Fiscal Revenue." ورقة معلومات أساسية لقسم الأبحاث والبيانات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك. أعدت ديبي بودلندر الحسابات لجنوب أفريقيا، بينما أعد الحسابات لأوروغواي كل من فيرناندو فيلغويرا ورافايل مانتيرو.

سيناريوهات الاستثمار في الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكّرة: أوروغواي

يؤتي الاستثمار في خدمات الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكّرة ثماره. في أوروغواي، لن يؤدي استثمار إجمالي سنوي بمقدار 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي إلى تغطية شاملة ببرامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكّرة لجميع الأطفال البالغين من العمر 0-5 سنوات فحسب، بل سيُنشئ أيضًا 80,000 وظيفة جديدة، ليزيد من توظيف الإناث بمقدار 4.2 نقطة مئوية 2. يمكن أن تولّد هذه الوظائف الجديدة عائدًا جديدًا من الضرائب والأمن الاجتماعي يصل إلى 638 مليون دولار أمريكي (السيناريو 2). ويمكن أن يُمثّل سيناريو أقل طموحًا يتطلب 2.2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي نقطة انطلاق نحو التغطية الشاملة (السيناريو 1).

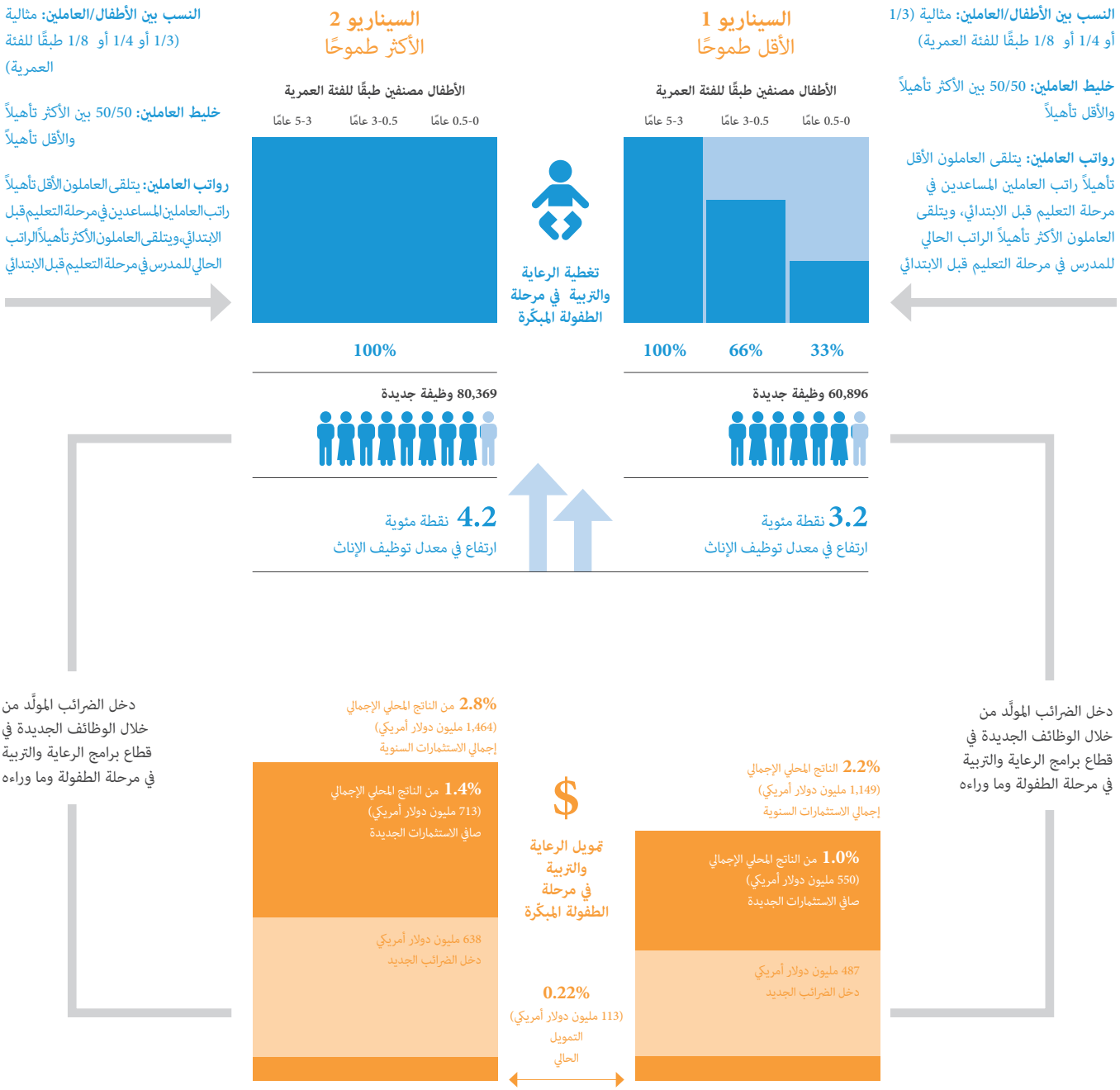

ملاحظة: جميع المبالغ بالدولار الأمريكي والأرقام لعام 2017. استُخدِمَت أسعار الصرف التالية 1 دولار أمريكي = 28.71 بيزو أوروغواي بالنسبة لأوروغواي و 1 دولار أمريكي = 13.51 راند جنوب أفريقيا، بالنسبة لجنوب أفريقيا. مقياس الرسم المُستخدَم لعرض عدد الوظائف المُخلَّقة بصورة مرئية هو 1 إلى 100,000 في حالة جنوب أفريقيا و 1 إلى 10,000 في حالة أوروغواي.

المساءلة عن التنفيذ المراعي للنوع الاجتماعي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، يوصي التقرير بما يلي:

- **وضع المساواة بين الجنسين في بؤرة اهتمام التنفيذ الوطني.** يجب أن تعمل الدول على توطين التزامات المساواة بين الجنسين العالمية من خلال دمجها ضمن خطط التنمية الوطنية والسياسات والتشريعات والأُطُر المتعلقة بها بما في ذلك تلك المستخدمة لإنتاج وبيانات الإحصائيات الخاصة بالنوع الاجتماعي. ويجب تحديد المسؤولية عن تحقيق أهداف وغايات المساواة بين الجنسين والموارد المخصصة لذلك بوضوح وأن تُفتَح للفحص الدقيق من قِبل الجمهور، بما في ذلك من خلال البرلمانات ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني. وينبغي أن تُعطى منظمات حقوق المرأة والآليات الوطنية المعنية بشئون المرأة مقعدًا على الطاولة وأن تُدعم للمشاركة في عمليات التنفيذ والتأثير فيها.

- **ضمان رصد التزامات المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها.** يجب تحديد الغايات والمؤشرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين المحددة إقليميًا ووطنيًا وأن يُبلَغ عنها لتعميق الالتزامات العالمية. وعلى المستويين العالمي والإقليمي، ينبغي أن تُشجِّع منظومة الأمم المتحدة الحكومات وتدعمها للإبلاغ عن هذه التعهدات من خلال التعاون الفني وتبادل الممارسات الجيدة. وينبغي إجراء عمليات تدقيق منتظمة لتقييم ما إذا كان المنظور الخاص بالنوع الاجتماعي مُدمجًا فيما تقوم به الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة من إبلاغ، كجزء عملية المتابعة والاستعراض الرسمية.

- **دعم المنظمات النسائية وغيرها من جهات المجتمع المدني الفاعلة لرصد التقدم المحرز وإخضاع الحكومات للمساءلة عن التزامات المساواة بين الجنسين.** يجب أن توفِّر منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الدولية بيئة تمكينية للباحثين ومنظمات المجتمع المدني لإجراء تقييماتهم الخاصة للتقدم المحرز على المستوى العالمي والمستويات الإقليمية والوطنية، مع التأكد من تمكين خبراء الشئون النسائية ومنظمات حقوق المرأة من لعب دور رائد في إعدادها. كما أن هناك حاجة لإطار قانوني مُساعِد، يتضمن تدابير لحماية المجالات المتاحة للمجتمع المدني ولضمان سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، لكي تتمكن المنظمات النسائية من القيام بدورها الحاسم في الرصد والتنفيذ.

- **استخدام الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تُجرى من أجل المنتدى السياسي رفيع المستوى لإنشاء رؤية مشتركة للتقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين والتحديات التي تقف في طريقه.** وينبغي للدول أن تستخدم الاستعراضات الوطنية الطوعية وغيرها من عمليات الاستعراض ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة كفرصة لإجراء تقييم مشترك للتقدم والفجوات والتحديات، وتسخير معارف ومهارات جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة. ويجب أن يكون عقد مشاورات ذات قاعدة عريضة أثناء الإعداد للاستعراض الوطني الطوعي وجعلها متاحة للجمهور قبل تقديمها إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى جزءًا من هذه العملية.

- **تعزيز المنتدى السياسي رفيع المستوى كمنصة لاستعراض النظراء والحوار المُجدي.** لكي يصبح المنتدى السياسي رفيع المستوى منتدى أقوى في المساءلة على المستوى العالمي، يجب أن ينظر مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة - بدعم من أمانة المنتدى - في استعراض طرق عمل المنتدى بغية تخصيص المزيد من الوقت للاستعراضات الوطنية الطوعية وتوفير مجال أوسع للمشاركة والإبلاغ من قِبل المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة مثل المجموعة الرئيسية للمرأة. ويجب أيضًا أن تُعدّ الأمانة موجزًا لمدخلات المجتمع المدني، مثل المقدم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لأغراض الاستعراض الدوري الشامل، وأن تجعله متاحًا جنبًا إلى جنب مع الاستعراضات الوطنية الطوعية لتحسين الشفافية وجودة الإبلاغ الوطني. وسوف يوفِّر استعراض طرق عمل المنتدى السياسي رفيع المستوى في عام 2019 فرصة موقوتة لتعزيز دوره كإحدى آليات المساءلة.

الشكل رقم 3

متابعة واستعراض خطة عام 2030

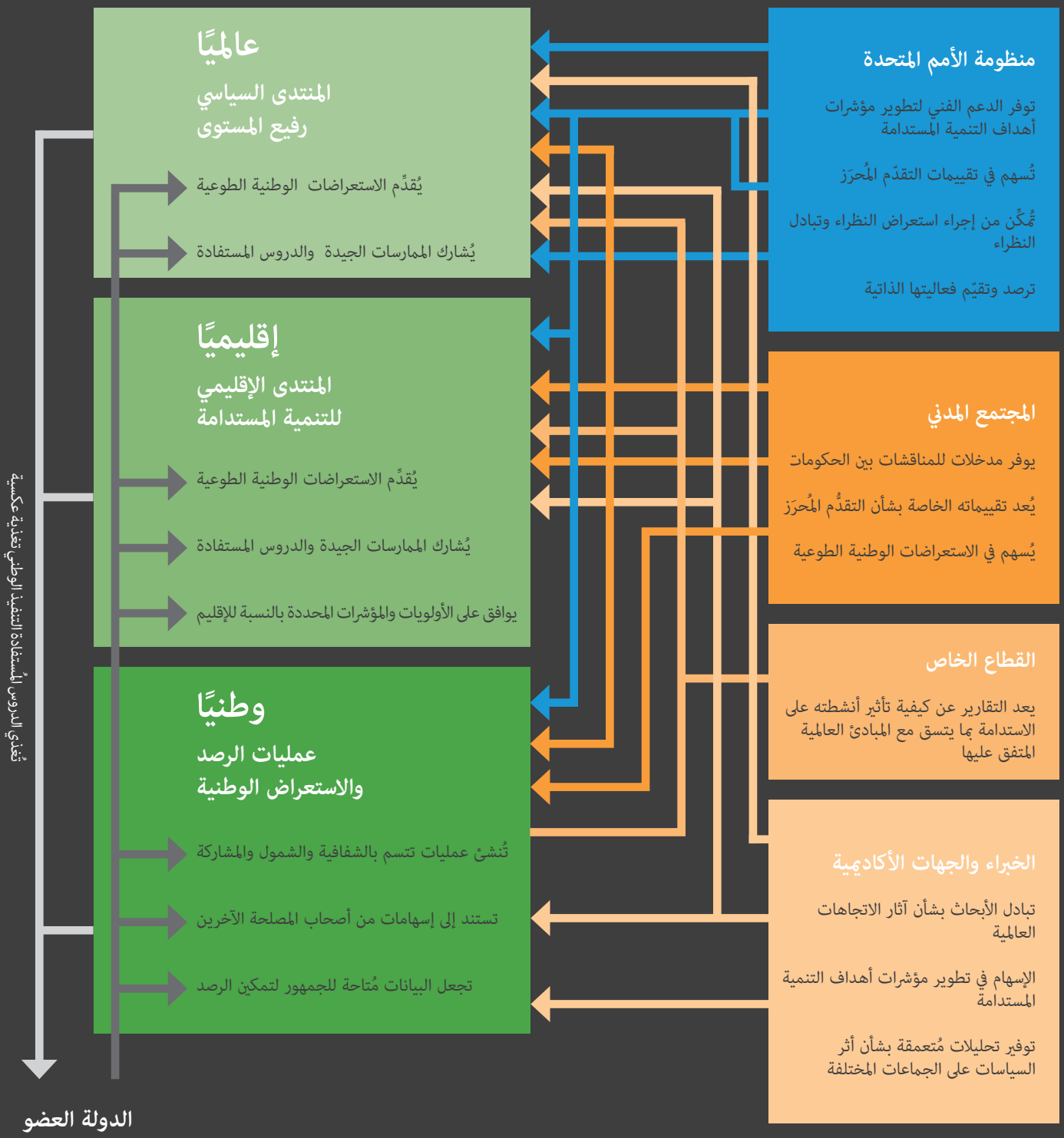

ملاحظة: يتضمن هذا الشكل أمثلة توضيحية للعمليات والجهات الفاعلة والأنشطة التي تلعب دورًا في عملية المتابعة والاستعراض وليس مجموعة شاملة منها.

ملاحظات ختامية

1. Mawarire, T., I. Pousadela and C. Gilbert. 2016. *Civil Society Watch Report*. CIVICUS. تم الدخول إلى الموقع في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. https://www.civicus.org/images/CSW_Report.pdf; UN HRC (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة). 2010. " تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، السيدة مارغريت سيكاغيا." A/HRC/16/44.

2. Brody, A. 2016. "Towards Gender-Just Food and Nutrition Security." BRIDGE Cutting Edge Programmes Policy Brief. Institute of Development Studies, Brighton, UK.

3. ILO (منظمة العمل الدولية). 2016. *Women at Work: Trends 2016*. جنيف: مكتب العمل الدولي.

4. الاتحاد البرلماني الدولي 2017. "النساء في البرلمانات الوطنية: المتوسط العالمي." تم الدخول إلى الموقع في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm.

5. حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام بيانات الانتشار المُتحصَّل عليها من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. "قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة." تم الدخول إلى الموقع في تموز/يوليو 2017. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/

6. البنك الدولي. 2015. النساء والأعمال التجارية والقانون *2016*: الوصول إلى المساواة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

7. شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. 2017. "قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة." تم الدخول إلى الموقع في كانون الأول/ديسمبر 2017. https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/.

8. Sen, G. and A. Mukherjee. 2014. "No Empowerment without Rights, No Rights without Politics: Gender-Equality, MDGs and the Post-2015 Development Agenda." *Journal of Human Development and Capabilities* 15 (2–3), 188–202.

9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013. انقسام الإنسانية: مواجهة اللامساواة في الدول النامية. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية. 2010. مجابهة الفقر وانعدام المساواة: التغير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسة. جنيف: UNRISD; Ostry, J. D., A. Berg and C. G. Tsangarides. 2014. Redistribution, International .02/Inequality, and Growth." IMF Staff Discussion Note SDN/14 Monetary Fund, Washington, DC.

10. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2015. "تقرير المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، السيد فيليب ألستون." A/HRC/29/31.

11. Grondona, V., N. Bigedain and C. Rodriguez Enriquez. 2016. "Illicit Financial Flows Undermining Gender Justice." International Policy Analysis. Friedrich-Ebert-Stiftung, Berlin; Levien, M. 2017. "Gender and Land Dispossession: A Comparative Analysis." Discussion Paper No. 15. UN Women, New York.

12. استنادًا إلى تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة للبيانات الجزئية الناتجة عن الدراسة الاستقصائية للمجتمعات الأمريكية (سلسلة البيانات الجزئية المتكاملة للاستخدام العام، الإصدار 5.0).

13. حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادًا إلى البيانات الجزئية من لجنة السكان الوطنية، جمهورية نيجيريا الاتحادية، ومؤسسة ICF الدولية. 2014. "نيجيريا: الاستقصاءات الديمغرافية والصحية 2013." أبوجا، نيجيريا، وروكفيل، ماساتشوستس: لجنة السكان الوطنية ومؤسسة ICF الدولية.

14. Chant, S. 2008. "Dangerous Equations? How Female-Headed Households Became the Poorest of the Poor – Causes, Consequences and Cautions." In *Gender and Development: Critical Concepts in Development Studies*, edited by J. Momsen, 397–409. London: Routledge.

15. De Beer, P. and F. Koster. 2009. *Sticking Together or Falling Apart? Solidarity in the Era of Individualization and Globalization*. Amsterdam: Amsterdam University Press; UN HRC (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة). 2014. "تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، ماغدالينا سيبولفيدا كارمونا." A/HRC/26/28.

16. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية. 2016. ابتكارات السياسات من أجل التغيير التحويلي: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام *2030*. جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

17. Kabeer, N. 2006. "Social Exclusion and the MDGs: The Challenge of 'Durable Inequalities' in the Asian Context." Parallel Group 3A: Topic Paper 4. Asia 2015 Conference: Promoting Growth, Ending Poverty, 6–7 March; Mkandawire, T. 2005. "Targeting and Universalism in Poverty Reduction." Social Policy and Development Paper No. 23. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، جنيف.

18. لأغراض هذا التحليل، يتم تجميع النساء اللاتي يُعرفن أنفسهن من الناحية العرقية على أنهن من أصول إسبانية بصورة منفصلة، بغض النظر عن سلالتهن، وبالتالي لا يتم تضمينهن في تجمعات فئات السلالة/العرق الأربعة الأخرى.

19. Sen, G. 2017. "The SDGs and Feminist Movement Building". ورقة معلومات أساسية لقسم الأبحاث والبيانات.. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نيويورك؛ الائتلاف الدولي لصحة المرأة. 2017. *Power Lessons: Women's Advocacy and the 2030 Agenda*. نيويورك: IWHC.

20. مؤسسة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة). 2011. "Women's Empowerment Principles: Equality Means Business". تم الدخول إلى الموقع في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 http://www.weprinciples.org/files/attachments/EN_WEPs_2.pdf.

21. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2014. إعداد صك دولي مُلزم قانوناً بشأن الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان." A/HRC/ RES/26/9.

22. اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة). 2016. *Global Education Monitoring Report 2016: Education for People and Planet – Creating Sustainable Futures for All*. باريس: اليونسكو، الجدول رقم 4 من الملحق.

23. الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2015. "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" A/ RES/70/1 الفقرة 74 'د' و'هـ'..

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والهيئة هي النصير العالمي الرئيسي لقضايا المرأة والفتاة، حيث أنشئت بغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في جهودها لإرساء معايير عالمية من اجل تحقيق المساواة بين الجنسين، كما تعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني لسّن القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. كما تساند الهيئة مشاركة المرأة على نحو متكافئ في كافة جوانب الحياة ومناحيها، مع التركيز على المجالات الخمسة التالية ذات الأولوية: زيادة الدور القيادي للمرأة ومشاركتها؛ وضع حد للعنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً؛ وجعل المساواة بين الجنسين في قلب عمليات التخطيط للتنمية الوطنية ووضع ميزانياتها. كما تنسق هيئة الأمم المتحدة للمرأة أعمال منظومة الأمم المتحدة المعنية بتشجيع المساواة بين الجنسين وتعززها وتروِّج لها.

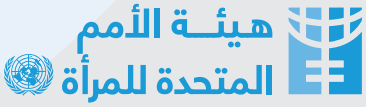

East 42nd Street 220
New York, NY 10017, USA
هاتف: 646-781-4400
فاكس: 646-781-4444

unwomen.org
facebook.com/unwomen
twitter.com/un_women
youtube.com/unwomen
flickr.com/unwomen